

تاريخ الإرسال (2021-11-12)، تاريخ قبول النشر (2022-2-7)

اسم الباحث الأول: أ.د. فهد بن علي العميري *1
اسم الباحث الثاني: أ.ناهد عادل العويضي

1 اسم الجامعة والبلد (لأول) جامعة أم القرى-مكة المكرمة- المملكة
2 اسم الجامعة والبلد (لثاني) جامعة جدة- جدة- المملكة العربية

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: faomairi@uqu.edu.sa

تصورات الخبراء نحو تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية

<https://doi.org/10.33976/IUGJEPS.30.4/2022/11>

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقصي تصورات الخبراء، نحو تضمين الاقتصاد الأخضر، في مناهج الدراسات الاجتماعية، بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة منهج البحث النوعي-النظرية المتجذرة، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسئلة المقابلة شبه المقننة، بعد التأكد من الموضوعية والموثوقية للأداة. شارك في الدراسة (23) عضو هيئة تدريس، واستخدام برنامج تحليل البيانات النوعية (MAXQDA) لتحليل نتائج المقابلة شبه المقننة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن نسبة تكرار إجابات الخبراء جاءت (90%) لصالح الأنشطة التعليمية كأفضل طريقة لتضمين الاقتصاد الأخضر، وتوصلت النتائج إلى تعدد الموجهات التربوية للاقتصاد الأخضر، التي يمكن تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، وأن فلسفة المجتمع السعودي هو الموجه الأهم (21%) من وجهة نظر الخبراء، يجب التركيز عليه عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام، وأن أهم مجالات تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية حددت في مجال التلوث البيئي بنسبة (95%) تليها الطاقة المتجددة (70%)، وأن هناك صعوبات وتحديات تواجه تضمين الاقتصاد بعد بالترتيب الأخضر في مناهج التعليم العام في المملكة العربية السعودية (48%)، مأمّنت الدراسة مجموعة من التوصيات ذات الصلة.

كلمات مفتاحية: (الاقتصاد الأخضر، مناهج الدراسات الاجتماعية، التنمية المستدامة)

Experts' perceptions towards including the green economy in the social studies curricula at the general education stages in the Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

The present study aimed to investigate experts' perceptions towards including the green economy in the social studies curricula at the general education stages in the Kingdom of Saudi Arabia, and the study followed the rooted qualitative-theoretical approach, and to achieve this, semi-codified interview questions were used, after making sure of their objectivity and reliability. (23) faculty members participated in the study, and the qualitative data analysis program (MAXQDA) was used to analyze the semi-structured interview results. The results of the study revealed that the repetition of the experts' answers came (90%) in favor of educational activities as the best way to include the green economy, and the results reached a multiplicity of educational approaches to the green economy that could be included in social studies curricula in public education and that the philosophy of Saudi society is the most important guide (21 From the experts' point of view, it should focus on when including the green economy in the curricula of public education, and that the most important areas for including the green economy in the curricula of social studies are identified in the field of environmental pollution (95%), followed by renewable energy (70%), and that there are difficulties and challenges facing Including the economy in the green order in public education curricula in the Kingdom of Saudi Arabia (48%), and the study recommended a set of related recommendations.

Keywords: (green economy, social studies curricula, sustainable development).

خلفية الدراسة وأدبيتها

أولت المنظمات الدولية البيئة اهتماماً كبيراً لحماية كوكب الأرض، والموارد الطبيعية، وتخفيف الضغوط عليها؛ لأن حماية البيئة أصبحت بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض؛ وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة في تلك الموارد؛ لجنى ثمار التنمية المستدامة، وأيضاً من أجل الحفاظ على الصحة العامة، وتبذل الاقتصاديات العالمية جهوداً كبيرة؛ للمحافظة على البيئة، وجهوداً أخرى للتنمية المستدامة، وتضع قوانين لما قد ينتج من الآثار السلبية من المصانع ونفاياتها، ويُعد الاقتصاد الأخضر (Green Economy) أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يمكن أن ينطوي على فرص للاقتصاد وينشئ أسواقاً جديدة، ويوجد فرص عمل، ويسهم في الحد من الفقر.

حيث يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة لتخطي مراحل إنمائية، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير إمدادات المياه النظيفة، والمساكن، ومرافق الصرف الصحي، والنقل العام، وهي أمور يمكن أن تُوجد فرص عمل، وتسهم في القضاء على الفقر.

تعد التنمية المستدامة مطلباً عالمياً، تسعى إليه كل الدول، وأكدت بيانات برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة مشكلات متفاقمة، ومتزايدة فيما يخص المساحات الزراعية، والتصحر، ومشكلة التوسع الحضري، وأشارت إلى أن الأمن الغذائي العالمي بنهاية عام 2020م سيتفاقم باتساع رقعة التصحر، وزيادة المناطق الجافة؛ لترتفع أسعار الغذاء في العالم بنسبة (50 %).

وفقاً لهذه البيانات يُعد هذا خطراً على الأمن الغذائي لدول الخليج، والمملكة العربية، بشكل خاص؛ لأنها تعتمد على الاستيراد في تأمين الغذاء، ولا يقتصر الأمر على الدول غير الزراعية؛ حيث إن العالم العربي يعاني تقاوم ندرة الموارد المائية، الناتجة عن (43 %) من مصادر داخلية، و(57 %) من مصادر خارجية، وهو الأمر الذي يعرض شعوبه لمخاطر كبيرة في المرحلة المقبلة (العلي، 2020).

وفي ظل تلك المؤشرات عقد مؤتمر أمانة مجموعة العشرين (2020م) في المملكة العربية السعودية، باستضافة قمة قادة مجموعة العشرين بالعاصمة الرياض 2020م افتراضياً؛ بسبب جائحة كورونا، وأحد محاور المؤتمر: (المحافظة على كوكب الأرض). وقد تمت مناقشته من الخبراء في مختلف دول العالم، بقضايا متعددة منها: الطاقة، والتغير المناخي، والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على المياه، وأيضاً عقدت ورشة عمل حول الابتكار في تقنية الاقتصاد الدائري منخفض الكربون (أمانة مجموعة العشرين، 2020).

أما بالنسبة للأوضاع الراهنة من تفشي وباء كورونا، أفاد تقرير جديد أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، بأن التركيز على التعافي اقتصادياً من جائحة كورونا، يجب أن يراعي البيئة، أو ما يُعرف بالاتجاه إلى (الاقتصاد الأخضر)، من شأنه أن يعزز الاقتصاد العالمي بـ(10 تريليونات دولار سنوياً، ويولد 395 مليون وظيفة مع حلول 2030م (المشرقية، 2020).

وأكدت دراسة تسوك لينوفا (Tsoklinova, 2020) على تلك المطالبات، فذكرت: أن مبادئ الاقتصاد الأخضر بمؤشرات نسبة استهلاك الأسمة غير العضوية، والضرائب والرسوم البيئية-حسب الأنشطة الاقتصادية-مساهمة في الالتزام الدولي بقيمة 100 مليار دولار؛ للإفاق المتعلق بالمناخ، والقدرة على إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، والنفايات.

والصناعة التحويلية هي الأداة الرئيسية، التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن له تأثيرا عالميا، على نهج التنمية طويل الأجل، والذي تؤثر فيه الاقتصادات الوطنية على الاقتصاد والصحة، وحددت التأثير الصحي المتحسن على سكان دول الاتحاد الاوربي المطبقة لتلك المبادئ الخضراء (الدول الأوروبية المطبقة لمؤشرات الاقتصاد الأخضر، وتحسن النظام الصحي) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (87) درجة مما يؤكد التأثير العالي للاقتصاد على الصحة.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأخضر يعتمد على الطاقة المتجددة؛ لمنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد. ولأهميته في حل القضايا والتحديات؛ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 236 / 64 وتاريخ 12 / 24 / 2009 م، يدعو إلى تنظيم مؤتمرات التنمية المستدامة، لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر، ومنها: خفض انبعاثات الكربون، وتقليص استنزاف الموارد المائية، وتحقيق الأمن الغذائي. وقد تبنى ممثلو 193 دولة مشروع وثيقة نهائية تحت عنوان: (المستقبل الذي نريده عن طريق الالتزام بأهداف الاقتصاد الأخضر (هيئة الأمم المتحدة، 2009م).

وفي ذات السياق استضافت المملكة العربية السعودية المؤتمر، الدولي الثامن لبيئة المدن في 2019 م في مدينة (ينبع) الصناعية(الجبيري، 2020م) تحت شعار: (الاقتصاد الأخضر وما له من دور في التنمية الاقتصادية والبيئية والمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة في المدن) ومن أهم توصيات المؤتمر:

- 1- تعزيز عملية التثقيف المجتمعي بأهمية البيئة والاستدامة.
 - 2- كيفية الوصول للاقتصاد الأخضر، وتطوير برامج تأهيلية من أجل إعداد قيادات وطنية؛ تراعي التغير نحو الاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة.
 - 3- الالتزام بمعايير الاستدامة ومراعاة أنظمة البناء الأخضر في جميع المشاريع الحكومية، ومشاريع الأعمال.
 - 4- استخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة.
- بناءً على تلك المعطيات، وبحسب خبرة الباحثين في التعليم الجامعي، لوحظ قصور في تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام ونتائج دراسة (المطيري، 2019م). ونتطلع إلى جمع تصور لدمج أهداف الاقتصاد الأخضر مع الأهداف التعليمية والتنموية في المملكة العربية السعودية؛ حتى تعمل المناهج مع رؤية المملكة 2030 م ضمن مستهدفاتها للارتقاء بعناصر الاقتصاد الأخضر والمستدام، كما أن المملكة تلعب دورًا بارزًا في هذا الاتجاه، كرئيس لمجموعة (دول العشرين)، التي كان ملف المناخ أحد أبرز أجنداتها، بالإضافة إلى التزامها الجاد باتفاقية باريس المناخية، لقد دخلت المملكة أيضا في تنفيذ برامج بكفاءة عالية في مجال الطاقة المتجددة، ونشر الوعي المجتمعي، حول استهلاك الطاقة، والبدائل، وهناك حقيقة أجهزة معنية بكفاءة الطاقة، وترشيدها، وعلامات ومدلولات توعوية، بات يعرفها المستهلك حول سبل ترشيد الطاقة بدءًا من الأجهزة المنزلية وانتهاء

بالسيارات كما أننا نسير نحو مرحلة طموحة، تهتم بالتوسع الكبير في الغطاء النباتي الأخضر، وتشجيع الزراعة، ومكافحة التصحر، وحماية البيئة بشكل أفعي، شمولي، مستدام، ومتنوع (الجبري، 2020).

وأكد العلمي (2020): بأن الاقتصاد المبني على تخفيض انبعاثات الكربون، ويكون الدخل، ونمو العمالة فيه مدفوعون بالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، والبنية التحتية، التي تعزز من كفاءة استخدام الموارد، والطاقة، وتقلل من نسبة التلوث، وتجنب فقدان التنوع البيولوجي؛ ليمثل منهجية تدعم التفاعل بين الطبيعة والإنسان، وتلبية احتياجات كل منهما في الوقت ذاته.

في حين يرى الجبري (2020): أن الاقتصاد الأخضر، هو التفسير الذي يعني كيفية تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة التي نعيش بها، مما يحقق منافع تدعم الابتكار، والنمو المستدام، ومنه تُقاس تلك النتائج بالقيمة النفعية الخضراء، التي تحقق جودة الحياة، والصحة، والسعادة، إنه أحد أهم الأدوات المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، التي تخلق الرفاه البشري، إنه يهتم أيضاً بالعمل على الحد من الانبعاثات الكربونية، ومنع فقدان التنوع البيولوجي، مع تعزيز ثقافة الوعي البيئي.

بينما يرى البعض الآخر (أبو السعد وصبري وعبدالمسيح وحسين وناجي، 2017م) أن الاقتصاد الأخضر هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساساً على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافه معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي.

الاقتصاد الأخضر والمواطنة: تتمثل في أن يكون إنتاج المستلزمات الإنسانية مستمراً مع استمرار إظهار المسؤولية الوطنية، وممارسة الفضائل الأيكولوجية، كما ذكرها الفيلسوف (أرسطو) امتداد الاستدامة والاقتصاد الأخضر مع ممارسة المواطنة كاتو (Cato، 2010).

بينما عرفه بوب (Pop, 2011) بأنه: نموذج اقتصادي يعمل، على تخضير جميع المهن، ويفصل أكثر في كيفية إحداث تغيرات في إنتاج السلع، والخدمات، بهدف تحسين كفاءة الطاقة، والحد من استخدام الموارد، وذكر أن للتعليم الجامعي دوراً مهماً من أجل الحفاظ على هذا النموذج.

وتناوله ببوري كار (Baporikar, 2020) كل ما يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، بينما يتم تقليل المخاطر البيئية، والندرة البيئية بشكل كبير، هو أداة تحليل أعمال داخلية مدرجة في نظرية الموارد، وتستجيب للخصائص الأساسية الأربع التي يجب أن يفي بها المورد؛ لمنح الشركة ميزة تنافسية.

وقد عرف شيبيل الاقتصاد الأخضر على أنه: "اقتصاد الطاقة النظيفة، وتحسين نوعية البيئة، من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل الأثر البيئي، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، ويكون عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، بل يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف". (Chaplet 2008, 1)

وتأسيساً على ذلك؛ يمكن القول: بأن الاقتصاد الأخضر يحسن رفاهية الإنسان، ويقلص الفوارق الاجتماعية، على المدى الطويل، والاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطور، وبه تصبح التنمية الاقتصادية أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وبالتالي يصبح أقل اعتماداً على استنزاف الموارد الطبيعية، كما يصبح التلوث أقل، ويمكن للبلدان

تحقيق أكثر استدامة للنمو الاقتصادي، من خلال تحقيق تنمية مستدامة، مع الإبقاء على الركائز الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية.

ومما لا شك فيه، إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يتم في يوم وليلة، أو بقرار واحد، بل يمر بمراحل طويلة، مرتبطة بتوجهات سياسية، ووعي المجتمع.

ويحقق العديد من الأهداف من أهمها: بلوغ الأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى تخفيف حدة القلق نحو توفير الأمن في مجالات الغذاء، والطاقة، والمياه.

ومن هنا فإن متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر تتمثل فيما يلي ذكرها بوروبة وبن منصور (2018)، وهي كالآتي:

- استحداث أنظمة وسياسات جديدة لحوكمة قطاع المياه، وضبط استخدامه، وترشيده وعدم تلوثه.
 - زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة، ووضع الإجراءات اللازمة، لزيادة كفاءة استخدام الطاقة.
 - مقارنة السياسات الحكومية على المستوى الدولي؛ لإعادة النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- تتركز أهمية الاقتصاد الأخضر من خلال عرض نتائج تقرير بعنوان "الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير" الذي أعده المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) ذكرتها (الإسكوا، 2018) عن التحديات البيئية التي يمكن التصدي لها باعتماد نهج الاقتصاد الأخضر، وخُصص إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

- الزراعة تستهلك أكثر من (85%) من موارد المياه العذبة في البلدان العربية، مع كفاءة في الري لا تتجاوز (30% - 50%)، يستورد العرب نحو نصف حاجتهم من المواد الغذائية. وصلت الفائرة الصافية لمستوردات البلدان العربية من السلع الغذائية الرئيسية (56) مليار دولار عام 2011م، وتحتوي (34) مليار دولار للحبوب، يُتوقع أن يحقق التحول إلى الزراعة المستدامة التي تحمي التربة والمياه وفورات كبيرة في البلدان العربية بنسب تصل بين (5% و6%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما مقداره نحو (125) مليار دولار سنوياً.

- يُعد حلاً لمشكلة افتقار نحو (50 مليون نسمة) في البلدان العربية إلى خدمات طاقة، يمكن تحمل نفقاتها، إضافة إلى الدعم الحكومي لأسعار الطاقة؛ حيث يشجع على الإهدار والإسراف في الاستهلاك، ويُعتبر استهلاك الفرد للطاقة في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، من أعلى المعدلات عالمياً، وإذا انخفض معدل الاستهلاك الفردي السنوي للكهرباء في البلدان العربية إلى المعدل العالمي، بفرض إجراءات كفاءة الطاقة، فسوف يولد ذلك وفورات تصل إلى (73 مليار دولار) سنوياً. وإذا خفض دعم أسعار الطاقة بنسبة (25%)، فسيحرر ذلك أكثر من (100 مليار دولار) في مدة ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن الاستفادة منه لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء، خصوصاً طاقة الشمس والرياح، وتوليد ملايين فرص العمل.

- لتخضير البناء إنفاق (100 مليار دولار) في تخضير (20 في المئة) من الأبنية القائمة في البلدان العربية خلال السنوات العشر المقبلة، باستثمار ما معدله (10 آلاف دولار) لكل مبنى يعتمد على تركيب تجهيزات حديثة، يُتوقع أن يخلق أربعة ملايين فرصة عمل.

- لتخضير النفايات، معدل إعادة التدوير لا يتجاوز (5 %) حالياً، ويمكن أن يؤمن تخضير قطاع إدارة النفايات للبلدان العربية توفير مليارات الدولارات، فُدرت احتياجات الاستثمار في قطاع النفايات في المنطقة العربية، بنحو (22 مليار دولار) سنوياً، موزعة على الشكل الآتي: الجمع والتحويل (38 في المائة)، الطمر وإنتاج الكومبوست أو السماد (27 في المائة)، المعالجة الميكانيكية والبيولوجية (17 في المائة)، تحسين المكبات أو إغلاقها (12 في المائة)، تحويل النفايات إلى طاقة (6 في المائة).

لخصت العمارة (2019م) أهمية الاقتصاد الأخضر، في تبنيه الاعتماد على الطاقة الخضراء، المعتمدة على مصادر الطاقة النظيفة (كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية) وهي توفر فرص عمل خضراء، معتمدة على الزراعة الخضراء، والمتاجر الخضراء، ومنتجات عضوية، وسماد عضوي، فلا نسرف في استنزاف موارد البيئة، ولا نلوث الهواء، ولا التربة، وبالتالي نحقق النمو المستدام.

وأضاف التقرير الختامي لندوه بعنوان التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية (منظمة العمل العربية، 2018م) التوصيات الآتية:

*الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في اعتماد منظومة الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.

*دعوة الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب وتأهيل العمال على المهارات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتوفير الحماية الاجتماعية لهم؛ بما ييسر الانتقال إلى وظائف جديدة، ويسهم في الحد من الفقر.

*تفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في منظومة التعليم، والتدريب التقني، والمهني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

*التأكيد على أهمية دراسة الفرص، والتحديات، والتكاليف، والمنافع التي تنطوي عليها السياسات التي تدعم التحول، نحو الاقتصاد الأخضر، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه السياسات، تبعاً لظروف كل بلد، وأولوياته الوطنية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

يستنتج مما سبق: أن الطريق للوصول إلى الاقتصاد الأخضر فعال، وعلى البلدان العربية أن تضع استراتيجيات للتنمية الصناعية تقلل التلوث وتكون منخفضة الكربون، أي كفاءة في استهلاك الطاقة. كذلك فإن اعتماد تدابير كفاءة الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع السياحة العربية، يؤديان إلى خفض استهلاك الطاقة، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في هذا القطاع، بالإضافة إلى تدابير كفاءة المياه، وتضمن الاقتصاد الأخضر في المناهج التعليمية يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

في ظل الظروف الحالية الممثلة في مشكلة الأمن البيئي، والاقتصادي للبلاد، والالتزام بالتنمية الاجتماعية، والاقتصادية المستدامة مع استخدام القدرات البشرية، في حل مشاكل البيئة، بطرق جديدة ونوعية، مع مراعاة الظروف الحالية والمستقبلية يجب أن نحدد مبادئ، وأبعاد الاقتصاد الأخضر، ولتسهيل تطبيق الاقتصاد الأخضر حسب تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في الميدان الاقتصادي التكنولوجيا الخضراء (Green Technology) وحدد تطبيقها (Madrahimova,2020) وفق العناصر الآتية:

*الإدارة البيئية العامة (إدارة النفايات، إدارة المياه، تلوث الهواء، إدارة الأراضي).

*إنتاج الطاقة من مصادر متجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الوقود الحيوي).

*التخفيف من أثار تغير المناخ.

*إدخال تقنيات مبتكرة موفرة للطاقة في مجال إنتاج مواد البناء .

*تقليل انبعاثات الهواء .

*زيادة كفاءة تركيبات الانارة في المباني.

تتمثل أبعاد الاقتصاد الأخضر كما ذكرتها (فخري،2017م) في ثلاثة أبعاد:

البعد الاجتماعي: يتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالصحة، والحد من الفقر، وإعادة توزيع الدخل بالتعليم، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وحفظ الحريات، وتمكين المرأة، ويتضمن تنمية علاقات الأفراد بالمؤسسات، والاهتمام بالسياسات التعليمية؛ لأنها أساس التنمية البشرية.

البعد البيئي: يشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب التعديل في القيم والعادات للأفراد وتعديل الممارسات الفردية والاجتماعية، ولا شك أن للتعليم دورا هاما في ذلك؛ فهو يدفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها.

البعد الاقتصادي: يهدف إلى مساعدة البلدان على تحسين جودة النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية المستثمرة لمواردها، والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر على الموارد البيئية في ذات الوقت (مجدلاني،2010م).

وبناء على ما سبق، الأبعاد للاقتصاد الأخضر تتداخل فيما بينها، وتكون ثقافة ورفاهية للمجتمعات وتُمثل التغيرات فيها سواء بالسلب، أو بالإيجاب، كمقياس للوعي الذي يمكن تضمينه في المناهج، ويمكن رفع الوعي في كل الأبعاد من خلال التعليم، تتمثل فوائد الاقتصاد في ثلاثة محاور رئيسة وهي: البيئة المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي.

تتحدد القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر في الآتي:

1-الطاقة المتجددة (Renewable Energy): إن زيادة المعروض من الطاقة، عن طريق المصادر المتجددة، يقلل من أخطار أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة، وغير المستقرة، بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ؛ حيث إن نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الأحفوري، يعد مصدر تغير المناخ، ومسئولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأن الطاقة المتجددة تمثل فرصة

اقتصادية رئيسية، ويتطلب تخضير هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون، باستثمارات في الطاقة النظيفة، وفي تحسين الكفاءة، أورد في مؤتمر (كوبنهاغن) لتغير المناخ (UNFCCC,2009).

وتشمل مصادر الطاقات المتجددة نوعين وهما: يوجد لدينا طاقة متجددة تقليدية: وهي طاقة الكتلة الحيوية، تستخرج من استعمال مواد الكتلة الحية البي وماس، والغاز الحيوي (البو جاز) ، وتتكون من النفايات العضوية النباتية، والحيوانية تعالج باستخدام التخمر البكتيري، أو الاحتراق الحراري ، أما الطاقة المتجددة الجديدة: ما نعرفها اليوم بالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، وطاقة حرارة الأرض الجوفية (حدة، 2012). لدينا عناصر أساسية تتكون منها مرحلة الانتقال، إلى الاقتصاد الأخضر، وهي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتوفير طرق الوصول إليها لتكون خيار متاح للمواطنين، أيضاً الابتكارات التكنولوجية المستحدثة، من نواتج وطرق إنتاج أكثر استدامة من حيث توافقها مع البيئة يُعدّ عاملاً أساسياً في معظم القطاعات، حالياً زاد الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء بوتيرة عالية على مستوى العالم، والذي يحتاج إلى البحث والتطوير والاستثمار في نقل التكنولوجيا من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً (منظمة الأمم المتحدة، 2011م).

٢-العمارة الخضراء (Green Building): تعرف العمارة الخضراء: بأنها تطبيق مبادئ البناء الأخضر الكفاء طاقةً، من شكل المبنى واتجاهه للرياح والشمس، وتجهيزات التدفئة، والتبريد، والإضاءة، والنواحين، المعمارية.

ويتوقع أن يؤدي دمج عناصر الكفاءة في تصميم المباني إلى تخفيض نحو (29%) من الانبعاثات الملوثة سنة 2020م، وفي ذلك توفير (17.5 بليون دولار) سنوياً، وتدعو إلى اعتماد تصاميم العمارة العربية الملائمة لاستيعاب المتطلبات البيئية (الإسكوا، 2018).

ويتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر، التركيز على العمارة الخضراء، التي تحافظ على المياه، في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة للتغير المناخي، فضلاً عن أن التحول الأخضر في قطاع البناء قضية اقتصادية، واجتماعية، مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام والنمو الاقتصادي (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011م).

تمثل المدارس الخضراء نموذجاً حديثاً ومتطوراً؛ فالبناء الأخضر للمدارس يُهيئ أماكن خاصة للتعليم، يلتقي فيها الطلاب لكسب المعارف المناسبة حول المدنات، وتنمية المهارات المعرفية والمهارية، والوجدانية، لكي يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، وهي مدارس تستخدم أيضاً كفضول لتعليم الكبار ، والتصويت في الانتخابات ، والمناسبات الاجتماعية ، والأنشطة الأخرى ، وقد ترمز إلى المجتمع نفسه (جمال الدين، 2017).

٣. النقل المستدام (Sustainable Transport): يؤمن النقل المستدام، الحاجات الأساسية للأفراد، والمجتمعات، بشكل آمن وأكيد، دون الإضرار بالصحة، والنظام البيئي، ومصالح الأجيال القادمة ، وهو الأكثر سلامة، وأمانة، والأقل إيذاءً للأفراد والممتلكات ، والأقل تلوثاً للهواء، والمياه، والتربة ، والأقل إصداراً للضجيج ، ويحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وبالتالي الأقل

مساهمة في الحد من تغير المناخ والاحتراز العالمي، والأقل استهلاكاً للموارد الطبيعية، ومن ضمنها الوقود الأحفوري، وبالتالي فهو الأكثر كفاءةً في استخدام الطاقة، ويستفيد من مصادر الطاقة المتجددة، حدد هجيرة (2019) كيف نطبق النقل المستدام الأخضر، نسهل المرور للمركبات، باستخدام وسائل النقل العامة، ونشجع على استخدامها؛ سيقبل هذا الازدحام ويقلل انبعاثات العوادم، إضافة إلى فرض رسوم على الطرق، والأوقات الأكثر ازدحاماً، مما يشجع على استخدام النقل العام.

تناولت اتفاقية باريس رؤيةً؛ للحد من الكربون بالنسبة لقطاع النقل، بتحديد الهدف، وهو الحد من الكربون، والانتقال من 7.7 مليار طن من انبعاثات سنة واحدة إلى 3 أو 2 طن بحلول منتصف 2050، وسيكون النقل جزءاً من اقتصاد أخضر، متمثل بنسبة الانبعاثات الصفرية للنقل، وتركز الاتفاقية على تحديد مجموعة متوازنة من الإجراءات، مع الأخذ بعين الاعتبار نموذج النقل المستدام الرئيسي، الذي يجمع تجنب الحد من السفر غير الضروري بطرق مختلفة، مثلاً: تخطيط استخدام الأراضي أو إعادة تصميم الخدمات، وتحول حركة البضائع والناس إلى وسائل أكثر كفاءة، من خلال الارتقاء بالممارسات الجيدة وتحسين الأداء البيئي للوقود والمحركات، وإدارة النقل (COP22 , 2016).

4 . المياه (Water): إن إدارة المياه ترتبط بالري، وتوفر مياه الشرب، والصحة، والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي، وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه، لكن هناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه وتؤكد على أن للنظم الإيكولوجية دوراً رئيساً في الحفاظ على المياه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019م).

5. تدوير النفايات (Waste Recycling): يحقق تدوير النفايات عدداً من أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الفعال؛ حيث إعادة تدوير النفايات جزء مهم من الاقتصاد الدائري (Circular Economy) والاقتصاد الأخضر يدعم ذلك، من خلال: الاحتباس الحراري البالغ درجتين مئويتين، تتطلب تخفيضات قوية في كثافة الكربون لتوليد الكهرباء، والحرارة؛ فتستخدم النفايات لتوليد الطاقة.

وذكر ستيجمان وديكينز (Stegemann & Ekins, 2020): أن إعادة التدوير تؤدي إلى فوائد صغيرة، في التخفيف من آثار تغير المناخ، عندما تتطلب شبكة كهرباء عالية الكربون، وتحل محل الطاقة النظيفة الذي يتم تشغيلها بواسطة منتجات فصل الألياف الثانوية منخفضة الكربون، هو إعادة استخدام النفايات لإنتاج منتجات أخرى، أقل جودة من المنتج الأصلي، ومنها: إعادة تدوير الورق، والبلاستيك، والنفايات المعدنية، والزجاج، وكذلك إعادة تدوير النفايات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمير الهوائي والتخمير اللاهوائي وعملية التخمير بالديدان، وأن جهود إعادة تدوير النفايات يجب أن تراعي بعناية آثار الطاقة لإعادة التدوير، مثال: إعادة تدوير الورق (نركز على دورة حياة الورق العالمية، والتي تولد (103%) من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ونقدر إمكانية التخفيف من تغير المناخ، بإعادة التدوير، نقوم بنمذجة استخدام المواد، واستخدام الطاقة، والانبعاثات حتى عام 2050م لمستويات مختلفة من إعادة تدوير النفايات واستعادتها.

تؤدي الإدارة الخضراء للنفايات إلى إنشاء وظائف، وتوفير فرص استثمارية فريدة، في إعادة التدوير، وإنتاج السماد العضوي، وتوليد الطاقة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2012م).

حيث يتم الاستفادة من النفايات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها مما يسهم تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي، ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي.

ويمكن أن نعمل إعادة تدوير نفايات المصانع، حيث أظهرت دراسة وينج رونغ (Wang Rong, 2020) تأثير اللوائح البيئية على كفاءة الاقتصاد الأخضر الإقليمي للصين بناءً على نموذج المجلة البولندية للدراسات البيئية، قام ببناء مؤشر قياس كفاءة الاقتصاد الأخضر للصين، ونتج عنه فعالية في تحسين كفاءة المناطق المتقدمة اقتصاديًا.

6- الزراعة المستدامة (Sustainable Agriculture): أن الزراعة المستدامة تجعل نظام الغذاء العالمي أكثر استدامة، ذكر بوسو وأنتل (Basso & Antle, 2020) يتحقق للشعوب الأمن الغذائي بالزراعة الرقمية، والتقنيات الرقمية، والجغرافية المكانية؛ لرصد وتقييم وإدارة التربة، والموارد المناخية، والوراثية، وتوضح كيفية مواجهة هذا التحدي؛ لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لإنتاج الغذاء المستدام.

عندما يطبق مفهوم الاقتصاد الأخضر لتخصير القطاع الزراعي، يتم ذلك عبر تعزيز المناهج التعليمية، ودعم أساليب المعيشة في الريف، ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛ للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة، كالتصحر، وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، يتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر، وتطوير نموذج نظري بشأن ذلك، فضلاً عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية، والبيئية والرفاه الاجتماعي، والتعرف على الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات في مجال النمو الأخضر، أورد (Igbatayo & Rufus, 2011, 1,2) فتخصير قطاع الزراعة يهدف إلى ما يلي :

- استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية، ومستدامة من المغذيات المنتجة، وتناوب المحاصيل المتنوعة، فضلاً عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.

- الحد من المبيدات الكيماوية، ومبيدات الأعشاب، من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الأعشاب الضارة، والآفات.

- الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية، عبر التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد (Rufus & Igbatayo).

- التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري، باستخدام نظام الزراعة بدون حرث، وهذا ينتج عدم الحاجة الكبيرة لتشغيل المكنات والآلات الزراعية، والذي يسبب إلى خفض تحرر غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الجو، والحد من استخدام الوقود، فضلاً عن ترك نسبة كبيرة من الكربون العضوي بدون تحلل (الصعدي، 2010م).

أظهرت نتائج تقرير بعنوان "الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير" الذي أعده المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) ضرورة دعم الأبحاث؛ لرفع إنتاجية المحاصيل واستكشاف أنواع مقاومة للجفاف، أو تحمل الملوحة، مع اعتماد تقنيات ري مقتصدة بالماء. ويُقدَّر أن التحول إلى الممارسات الزراعية المستدامة، يؤدي إلى توفير نحو (114 بليون) دولار سنوياً؛ نتيجة زيادة إنتاجية الماء، ورفع مستوى الصحة العامة، وحماية الموارد البيئية (الإسكوا، 2018).

ومن العرض السابق للقطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر يستخلص الباحثان:

*أنه من المهم أن تأخذ المؤسسات التعليمية على عاتقها تعزيز مناهجها.

*التركيز على إكساب الطلاب المهارات العملية؛ ليكونوا أداة فعالة للإسهام في تخضير القطاعات الاقتصادية القائمة.

خصائص التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر متعددة تشمل أهم هذه الخصائص ما ذكره (جمال الدين، 2017م):

* التعليم الكفء من أجل الاستدامة، والاقتصاد الأخضر، يتسم بالمرونة.

*التعليم التكيفي متداخل مع عدد من التخصصات، وهو شامل، ويركز على القيم، ومواكب لمتطلبات المستقبل، ويركز على المتعلم، ويعمل على حل المشكلات.

*يرتبط التعليم الأخضر بالعديد من القضايا كالمدراس الخضراء، والتربية الخضراء، والتربية البيئية من أجل التنمية المستدامة.

وأضاف (Kearns , 2012) مدن التعلم هي: المدن الخضراء (Green cities and Eco cities) تسعى إلى تضاعف موارد المجتمع، وتنمية قدرات الأفراد إلى الحد الأقصى، وتعزيز المشاركة لتحقيق ذلك، ولكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على صحة الأفراد، والمجتمعات المحلية، والدولة ككل، وتحدد هذه المحددات أيضاً مدى امتلاك الشخص للموارد المادية والاجتماعية، والشخصية؛ لتحديد الطموحات الشخصية، وتحقيقها، وتلبية الاحتياجات والتكيف مع البيئة.

وفيما يخص النقد الموجه إلى الاقتصاد الأخضر، يجادل المعارضون بأن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سيؤدي إلى زيادة الاستثمار في التقنيات الخضراء طاقة منخفضة الكربون، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض القدرة التنافسية، إلا أنه لا يمكن أن يكون الاقتصاد الأخضر ناجحاً في كل كوكب الأرض، يجب أن يكون التحول تدريجي، مع خطط داعمة من الحكومات، وتخفيضات الجمركية، والضرائب، وتدابير حماية للتجار، والشركات المطورة لمبادئ الاقتصاد الأخضر ، ويذكر المعارضون أن استخدام الاقتصاد الأخضر سيؤدي إلى زيادة السعر زيادة حادة، ويفقد الكثيرون وظائفهم؛ لأن متطلبات الاقتصاد الأخضر تقلل الاستهلاك للموارد الطبيعية، وهذا يجعل العرض أقل، و يُعتقد أنه سيتباطأ الاقتصاد، والتنمية، في البلاد وسيخفض مستوى المعيشة (Madrahimova,2020).

يستنتج الباحثان مما سبق؛ أن التعليم يساعد على توضيح معنى الاقتصاد الأخضر، وفهمه ويشجع مطوري المناهج لدمجه في التعليم من خلال مداخل التعليم الأخضر، وموجهاته، والنقد الموجه له، ونرى أن تضمينها في المنهج يساعد على ممارسة التفكير

الناقد، وحل المشكلات، ويؤدي إلى تنمية التفكير الإبداعي، ويعطي الأجيال وعيًا كافيًا لتطبيقه في الاقتصاد الوطني، وللمحافظة على التنمية المستدامة.

وبالرجوع إلى الأدب التربوي، وجدت مجموعة من الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة كوبلن (Qablain , 2005) هدفت الدراسة إلى وصف العوامل المؤثرة في التعليم؛ من أجل التنمية المستدامة على مستوى التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال أساتذة الجامعات عبر سلسلة من المقابلات، والملاحظات داخل الفصل، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة يواجهون تناقضات خطيرة في أنشطتهم في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

دراسة أليكس (Alex , 2010) هدفت التعرف إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الثانوية الكينية في نيروبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة، وقد أظهرت النتائج أن هناك ضعف كفاية معرفة الطلاب والمعلمين بقضايا البيئة والتنمية المستدامة نتيجة عدم تضمينها في المناهج الدراسية على نحو جيد ، وضعف المعرفة بالدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ذات الأهمية المجتمعية ، وعدم كفاية الوقت المخصص للتدريب أثناء الخدمة للمعلمين .

وأبانت دراسة تيموثي (Timoothee , 2013) التعرف على دور التعليم في دعم بناء اقتصاد أخضر نظيف مرن وطويل الأجل، وطبقت الدراسة بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة فرساي سانت كوينتين بفرنسا ، وذلك عن طريق تحديد الصعوبات - على الصعيد المؤسسي- التي تحول دون انفتاح التعليم نحو التعددية الوظيفية بالجامعة عبر تبني التعددية الاقتصادية على أربعة مستويات (النظرية ، والمنهجية ، والتربوية ، والانضباطية) ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات رئيسة في تعليم الاقتصاد، من أجل التنمية المستدامة في مجالات منها: التنمية المهنية ، والتوظيف ، والتقييم ، والأداء .

وقصدت دراسة الحوال (2014م) التعرف إلى دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة، وتنشيط الاقتصاد الأخضر، أجريت الدراسة في الكويت، واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاختبار كأداة، وأجري الاختبار على عينة عددها (100) طالب، وطالبة من الكليات الجامعية، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

* ظهرت الموافقة بشكل عام على متغير السلوك البيئي الواعي لدى الطلبة الكويتيين، وعلى متغير دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد.

* وظهر عدم وجود فروق معنوية في السلوك البيئي الواعي للطلبة الكويتيين.

* دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد باختلاف السن، والنوع، واختلاف الخصائص الديموغرافية.

وعمدت دراسة (العمارة، 2019م) التعرف إلى درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر في مناهج كلية الهندسة، وعلاقته بدرجة الوعي البيئي لدى طلبتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي من خلال استبانتيين:

الأولى: تخص متطلبات الاقتصاد الأخضر، والتي اشتملت على ثلاثة مجالات: 1- بناء القدرات. 2- تنمية المهارات الاستراتيجية البيئية. 3- البحث العلمي والإبداع.

والثانية: لقياس درجة الوعي البيئي لدى الطلبة، وتم التحقق من صدقهما وثباتهما، وتطبيقهما على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (18) عضواً، وعينة من الطلبة بلغت (208) طالباً، وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن مجال بناء القدرات، وتنمية المهارات، جاء بالمرتبة الأولى، وجاء مجال الاستراتيجيات البيئية جاءت بالمرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال البحث العلمي، والإبداع، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس بحسب متغيرات الجنس، وسنوات الخدمة في درجة تضمين مناهج كلية الهندسة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، كما ظهرت أداة الوعي البيئي بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة، ووجود علاقة طردية بين درجة تضمين مناهج كلية الهندسة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة ودرجة الوعي البيئي لدى طلبتها.

واهتمت دراسة المطيري (2019م) التعرف على واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية، والوطنية للمرحلة المتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في بطاقة تحليل محتوى، وتم تطبيقها على كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول، والثاني، وأظهرت نتائج الدراسة وجود قصور في مقررات الدراسات الاجتماعية، والوطنية للمرحلة المتوسطة من حيث تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وأن أقل الأبعاد تضميناً لمفاهيم الاقتصاد الأخضر هو البعد الاجتماعي يليه البعد البيئي في حين أن البعد الاقتصادي استحوذ على أعلى نسبة تضمين. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في محتوى كتب المناهج الدراسية، والمراحل الدراسية المختلفة في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر، بما يضمن ورود هذه المفاهيم بنسبة كافية.

يوضح الباحثان الدراسات السابقة، وعلاقتها بالدراسة الحالية بأن جميع الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي سواء ارتباطي كما في دراسة (العمارة، 2019م) (Alex، 2010)، أو منهج تحليلي كدراسة (Qablain، 2005)، (الحوال، 2014)، (المطيري، 2019م)، تشاركت الدراسة الحالية في اختيار العينة أعضاء هيئة تدريس مع كلا من (Qablain، 2005)، (العمارة، 2019م)، تنوعت أدوات الدراسات السابقة بين اختبارات أو استبانات أو بطاقة تحليل محتوى وأيضاً مقابلات وملاحظات داخل الفصل، واختلفت الدراسة الحالية بالمنهج النوعي المختلط وطبقت كأداة للدراسة المقابلة شبه المبنية (Semistructured interview).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمثلت المشكلة التي أثارت لدينا البحث في الاقتصاد الأخضر كمتخصصين في الدراسات الاجتماعية بتخصص دقيق (الجغرافيا) ويتفرع منها كما هو معلوم لدى الجميع الجغرافيا الاقتصادية والبيئية، وتدعو الحاجة للربط بين التخصصات في حل المشكلات التي تعد دراسات بيئية؛ حيث أجاب الخبراء والمختصون في الاقتصاد بفروعه (مالية)، الاقتصاد الصناعي

والطاقة) ومناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية بتخصص دقيق مختلف (تاريخ ، جغرافيا) للتوصل إلى تضمين ملائم نتعرف من خلالها عن تطبيقات الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية، وعن تصورهم نحو إمكانية مساهمة التعليم من خلال مناهج الدراسة في خلق ثقافة الاقتصاد الأخضر والوعي به بين الطلبة وأفراد المجتمع السعودي. سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. كيف يمكن تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

2. هل توجد صعوبات تواجه تضمين الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقديم تصور الخبراء نحو تضمين ثقافة الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
2. تحديد الصعوبات التي تواجه تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تستمد الدراسة الحالية أهميتها كونها تبحث في تقصي طرق لتضمين الاقتصاد الأخضر في التعليم العام.
2. تقدم مجموعة من تطبيقات الاقتصاد الأخضر الأكثر ملاءمة لمراحل التعليم العام.
3. تحدد مجالات لتضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام.
4. التوصل إلى مداخل تعلم تلائم تدريس الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية.
5. تقدر ما إذا كان هناك صعوبات متوقعة عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام.
6. يتوقع أن تمثل الدراسة إضافة في توجه الباحثين والمطورين في مناهج الدراسات الاجتماعية لتضمين الاقتصاد الأخضر وذلك بالاستفادة من نتائج الدراسة.

محددات الدراسة يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

المحددات الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على تصورات الخبراء نحو تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية.

المحددات البشرية: خبراء في تخصصات مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والاقتصاد.

المحددات المكانية: مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

المحددات الزمانية: الفصل الدراسي الأول لعام (1442هـ) 2020م.

مصطلحات الدراسة

تصورات الخبراء (Expert Perceptions): عرفه براون وولي (Brown & Leigh 1997) التصور هو تلك القدرة التي يتمتع بها بعض الأشخاص، والمتمثلة في تحديد رؤيتهم للأشياء التي كانوا قد رأوها سابقاً.

يُعرف تصورات الخبراء إجرائياً بأنه استحضار صورة شيء تعرف عليه الخبراء في العقل لتصور يتعلق بشيء محسوس يتعلق بالأفكار والآراء في مناهج الدراسات الاجتماعية.

الاقتصاد الأخضر (Green Economy): عرفه بوهنرت (Boehnert, 2016,5): "إعادة تصور المسار الطبيعي لرأس المال الطبيعي ليصبح من أصوله مشاريع تنمية مستدامة لخدمة النظام البيئي".

يعرف الاقتصاد الأخضر إجرائياً بأنه نظام أنشطة اقتصادية؛ يحد من تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ، ويحقق النمو الاقتصادي بالتنمية المستدامة، ومنه الوصول إلى الرفاه الاجتماعي وأن يضمن كجانب تربوي من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية.

التنمية المستدامة (Sustainable Development): عرفها (Emas, 2015,1) "التنمية التي تلبي احتياجاتنا دون المساومة بمستقبل الأجيال القادمة واستنزاف موارد الطبيعة".

ويعرف إجرائياً في الدراسة الحالية: التنمية المتوازنة بحيث تعمل على تنمية متساوية بين الاحتياجات والبيئة من أجل الحاضر الذي نعيشه، ومستقبل الأجيال القادمة.

الدراسات الاجتماعية (Social Studies): عرفت Webster (2020): "جزء من منهج مدرسي، أو كلية يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية، وعمل المجتمع، وعادة ما يتكون من دورات في التاريخ، والحكومة، والاقتصاد، والتربية المدنية، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، والأنثروبولوجيا".

وتعرف إجرائياً في الدراسة الحالية: مقرر الدراسات الاجتماعية في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مجتمع الدراسة وعينها

اشتمل مجتمع الدراسة على الخبراء في الدراسات الاجتماعية التربوية، وعلم الاقتصاد، وعلم الجغرافيا في الجامعات السعودية، وقد تم اختيار عينة متيسرة عددهم (23) خبيراً.

منهج الدراسة

نظراً لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها استخدم المنهج النوعي، وهو البحث الذي يهدف بشكل منظم لاستكشاف، وفهم ظاهرة اجتماعية ما في سياقها الطبيعي الممكن، دون الاعتماد على المعطيات العددية والإحصائية (العبد الكريم، 2020، 46).

عرف كرسويل وبوث (2019) المنهج النوعي لرصد تصورات الخبراء في تخصص الدراسات الاجتماعية: بأنه البحث الذي يبدأ بافتراضات، ويحاول تفسيرها، ويستخدم الإطار النظري لحل المشكلة البحثية، والمنهج النوعي يعتمد على جمع البيانات من المشاركين في البحث.

أداة الدراسة

تم الاعتماد على المقابلة شبه المقتنة (Semi-structured interview) .

الموثوقية: أداة الدراسة تم الاعتماد على المقابلة شبه المقتنة (Semi - structured interview) للكشف عن تصورات الخبراء نحو إمكانية مساهمة التعليم من خلال مناهجه الدراسية في خلق ثقافة الاقتصاد الأخضر، ورفع الوعي به بين الطلاب والمجتمع السعودي في مناهج الدراسات الاجتماعية. وتم إعداد أسئلة المقابلة شبه المقتنة وتطويرها من قبل الباحثان بناء على خبرتهما في مجال البحث العلمي، بالإضافة إلى الرجوع للدراسات المطبقة للمنهج النوعي والمقابلة شبه المقتنة كدراسة (العميري والطلحي 2020) وتكونت المقابلة من (5) أسئلة، تم عرضها على عدد من المحكمين من خبراء الدراسات الاجتماعية التربوية في المملكة لغرض التأكد من أن أسئلة المقابلة أن تقيس الهدف الذي وضعت من أجله، من حيث ملائمة الأسئلة، وصياغتها، ووضوحها، وبناء على ذلك تم إعادة صياغة بعض الأسئلة، ويعد هذا الإجراء مدعاة للثوق في موثوقية الأداة.

الموضوعية: تم التأكد من موضوعية الأداة؛ من خلال إجراء مقابلة تكررت مرتين مع اثنين من المشاركين من خارج عينة الدراسة، وتخلل المقابلة الأولى، والثانية فاصل زمني مدته عشرون يوماً، وبعد ذلك أجرى الباحثان تحليلات للمقابلات، وتلا ذلك إجراء تحليل آخر من قبل محلل آخر من تخصص الدراسات الاجتماعية التربوية. وقد تبين من خلال هذا الإجراء درجة الاتفاق أو الاختلاف في تحليل البيانات، مما أعطى مؤشراً على وجود اتساق أو اختلاف تام بين التحليلين. وبناء على ذلك تكونت أسئلة المقابلة شبه المقتنة في نسختها النهائية من (5) أسئلة ملحق (1).

جمع البيانات: جمعت البيانات بعد بيان الهدف من الدراسة وغرضها للخبراء المشاركين، وتم إخبارهم أن البيانات التي يتم الحصول عليها تعامل بسرية كاملة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وفي ضوء ذلك تم الحصول على الموافقة المسبقة من المشاركين بالمقابلة على تدوين حديثهم، وتم طرح أسئلة المقابلة المقتنة على الخبراء، مع التوضيح التام للسؤال الموجه لهم. وللحصول على مصداقية عالية، أثناء جمع البيانات، باستخدام المقابلة شبه المقتنة، التي هي إحدى الأدوات المهمة في منهج البحث النوعي (Creswell,2012,Nobio&Smith,2014,Glaser&Strauss,2006)

وذلك وفقاً لما يأتي:

- بناء علاقة قائمة على الود، والاحترام، والألفة مع الخبراء عينة الدراسة قبل البدء بالمقابلة شبه المقتنة؛ بغرض توفير ظروف مناسبة لإجراء المقابلة.

- تجنب التعريف باسم الخبراء إذ أعطى كل خبير رقماً؛ لتشجيعه على التعبير عما يمتلكه من تصورات حول موضوع الدراسة.

- تم طرح أسئلة المقابلة شبه المقننة على المستجيب بصيغ مختلفة، وذلك للتأكد من درجة دقة المستجيب في التعبير عن رأيه، وهذا الإجراء ينبئ أيضاً عن مدى مصداقية استجابات أفراد عينة الدراسة.

- تم عرض المقابلة على المستجيب لبيان رأيه حول ما قاله في المقابلة، مع السماح له بحذف أو إضافة ما يراه مناسبة.

تحليل البيانات: تم تحليل الإجابات عن أسئلة المقابلة في ضوء منهجية تحليل الأبحاث النوعية (Crewell & Glaser , 2012) المتمثلة بطريقة النظرية التجذيرية أو المتجذرة (Gounded Theory Approach)، حيث تم الاعتماد على الأفكار التي ظهرت من بيانات الدراسة، وذلك في ضوء الخطوات الآتية:

- القراءة الفاحصة لكل كلمة وجملة وفقرة ذكرها أفراد عينة الدراسة.

- القيام بترميز الإجابات.

- وضع الأفكار المتشابهة المتقاربة في مجالات فرعية (Sub - Categories).

- وضع المجالات الفرعية (Suh - Categories) ضمن المجموعات الرئيسية (Main) Categories. ومن أجل التحقق من ثبات تحليل البيانات من خلال قيام أحد الزملاء المدربين بإعادة عملية التحليل، حيث كشفت هذه العملية عن توافق تام بين المحللين فيما يتعلق بتحليل البيانات، وفقاً للمجالات الرئيسية (Main Categories) والمجالات الفرعية (Sub Categories) ، ويؤكد هذا الإجراء سلامة عملية التحليل ودقتها.

- حساب التكرارات، والنسب المئوية للاستجابات كما توزعت ضمن المجالات الفرعية نتائج الدراسة.

- تم جمع البيانات بتاريخ (9\11\2020 م) وتم تحليل إجابات كل مشارك على حده، وفق التحليل النوعي للبيانات ثم التحليل باستخدام برنامج تحليل البيانات النوعية MAXQDA (2020, MAXQDA).

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

الإجابة عن السؤال الأول:

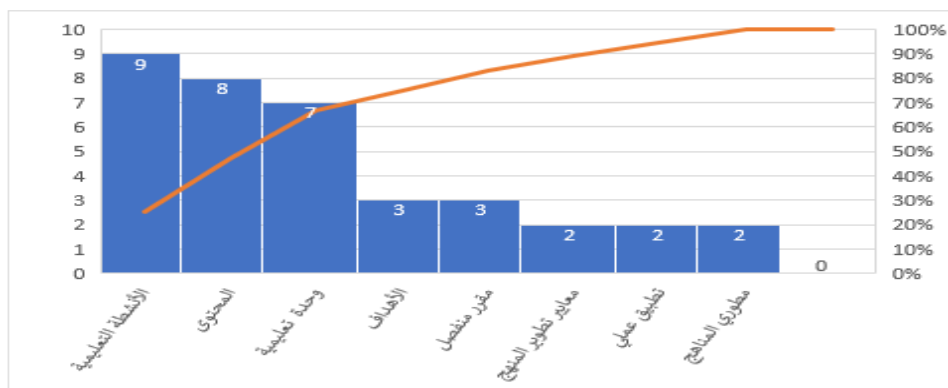
كيف يمكن تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة عن ذلك قام الباحثان بقراءة فاحصة لاستجابات أفراد العينة والتي تم بموجبها اشتقاق (3) محاور رئيسية تشمل

الآتي:

- الموجهات التربوية التي ينبغي التركيز عليها عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
- مجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
- مداخل التعلم الملائمة؛ لتدريس الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

فيما يأتي بعض الاقتباسات من استجابات أفراد العينة : "من خلال الأنشطة الصفية، واللاصفية داخل وخارج المدرسة "وايضا قال مستجيب آخر "من رأيي (المستجيب) هناك عدة أوجه للتضمنين: التضمنين من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية كأن يبقى المنهج دون تطوير، ويتم تدريس الوحدات المرتبطة بموضوع الاقتصاد الأخضر، مثل: البيئة، والتلوث، والأنشطة الاقتصادية تبقى كما هي بينما الأنشطة تدعم الاقتصاد الأخضر، وهذه الطريقة تحتاج إلى معلم متمكن من تكيف الأنشطة، وإعادة إعدادها " وذكر آخر " محتوى تتابعي للاقتصاد الأخضر بمراعاة المستوى من مرحلة إلى أخرى وترتب من الأسهل إلى الأصعب " أما رأى (مستجيب آخر) فيما يتعلق بالمحتوى أو بالأداء ومن ثم توضع النواتج التراكمية والتفصيلية للخبرات التعليمية المضمنة في موضوع الاقتصاد الأخضر ومن ثم تصمم خريطة المقرر أو المنهج المضمن فيه الموضوع وتبنى مصفوفة المدى، والتتابع ويختار المحتوى، وينظم نمائيا ومنطقيا " تكشف الاستجابات السابقة عن وجود اقتناع لدى الخبراء الذين تم مقابلتهم بدور الأنشطة الصفية، والمحتوى المدرسي في تضمين الاقتصاد الأخضر، وتليها عدد من طرق تضمين الاقتصاد الأخضر وضحت في الشكل (1) بينت نتائج تحليل أداة الدراسة عن وجود تقارب لوجهات النظر عن كيفية تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام؛ ويعتقد ان تقارب تصورات الخبراء لدى عينة الدراسة يفسر ذلك، حيث أكدت نسبة تكرار الأنشطة التعليمية (90%) من الخبراء أفضل طريقة لتضمين الاقتصاد الأخضر، تليها (80%) لصالح محتوى المنهج مع التأكيد على المدى والتتابع لجميع مراحل التعليم العام ثم الوحدة التعليمية بنسبة تكرار (70%)، ثم تساوت نسبة تضمين الاقتصاد الأخضر من خلال الاهداف التعليمية و مقرر منفصل بنسبة تكرار (30%)، وتليها (3) طرق تضمين تساوت بنسبة تكرار (20%) هي معايير تطوير المنهج والتطبيق العملي، مطوري المناهج.



(الشكل 1) طرق تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية

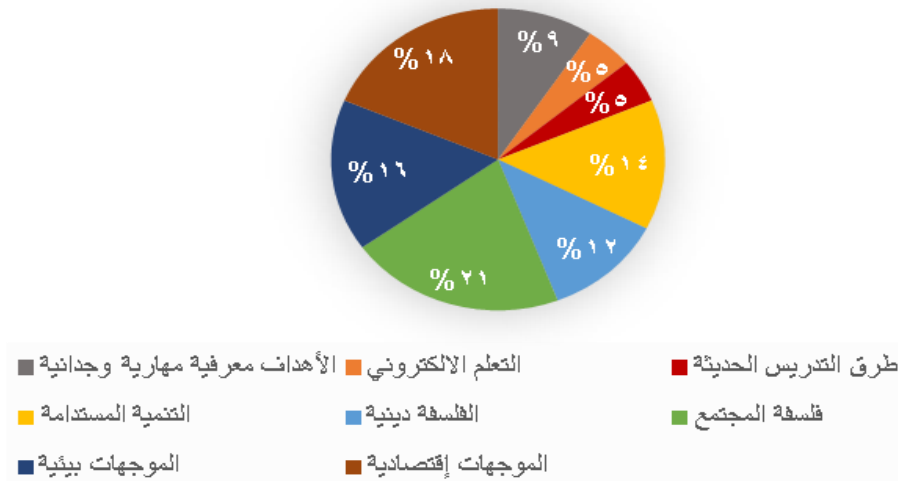
المحور الأول: الموجهات التربوية التي ينبغي التركيز عليها عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

نوضح بعض الاقتباسات من استجابات العينة في كما هو موضح في الآتي:

"موجه اجتماعي ويفرض علينا الأخذ بفلسفة المجتمع"، وأضاف مستجيب آخر "يجب الأخذ بالمعايير الدولية" *"للمنهج الاقتصاد الأخضر"* في جميع الجوانب التالية: (المحتوى - التدريس - التقييم) "أضاف عضو هيئة تدريس في الاقتصاد الصناعي "منافعه وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي وكيف يُستفاد من التقنية في هذا المجال" وعضو هيئة تدريس آخر، متخصص بالجغرافيا الاقتصادية "الانطلاق من المبادئ الإسلامية التي تحت على ذلك" وقال مستجيب آخر: *"التنافس العالمي - المسؤولية الفردية و المجتمعية - القيم"*، بما يتعلق بالموجه الاقتصادي ذكر أحد افراد العينة: *"(المؤشرات الاقتصادية، ومنها مثلاً: حصّة الاستثمارات القطاعية، أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد، والطاقة، أو في تخفيض النفقات، أو التلوث، أو كذلك حصّة الناتج القطاعي، أو التجميعي، أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.*

(ب) *المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومنها مثلاً كفاءة استخدام الموارد، أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي* "وتباينت الموجهات وقد يكون السبب تأثير التخصصات في مجتمع العينة حيث كانت من الدراسات الاجتماعية، والاقتصاد، والمالية، والجغرافيا بينت نتائج تحليل الدراسة أن هناك تباين ملحوظ في استجابات أفراد العينة على المقابلة شبه المقننة فبواقع (21%) من أفراد عينة الدراسة عددهم (23) عضو هيئة تدريس أكدوا أن فلسفة المجتمع السعودي هو الموجه الأهم الذي يجب التركيز عليه عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام ثم الموجهات الاقتصادية تمثل بنسبة (18%) وتوزعت باقي الآراء كما تتمثل في الشكل رقم (1)

وتوصلت النتائج إلى تعدد الموجهات التربوية للاقتصاد الأخضر التي يمكن تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، وأن فلسفة المجتمع السعودي هو الموجه الأهم (21%) من وجهة نظر الخبراء يجب التركيز عليه عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام، ثم الموجهات الاقتصادية تمثل بنسبة (18%) الموجهات البيئية (16%)، يليها (14%) التنمية المستدامة ثم موجه الفلسفة الدينية (12%)، وحصل موجه الأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية على (9%) تساوى موجه أنماط التعلم الإلكتروني طرق التدريس الحديثة حيث حصل كلا منهما على (5%)، ويعزى هذا إلى دور الموجهات حيث تساعد على تحقيق الترابط بين عناصر المنهج؛ فنبدأ بموجه فلسفة المجتمع ثم الموجهات الاقتصادية، والدينية، وربط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة والبيئة، وتضمينها في الأهداف، وطرق التدريس الحديثة والتعلم الإلكتروني.



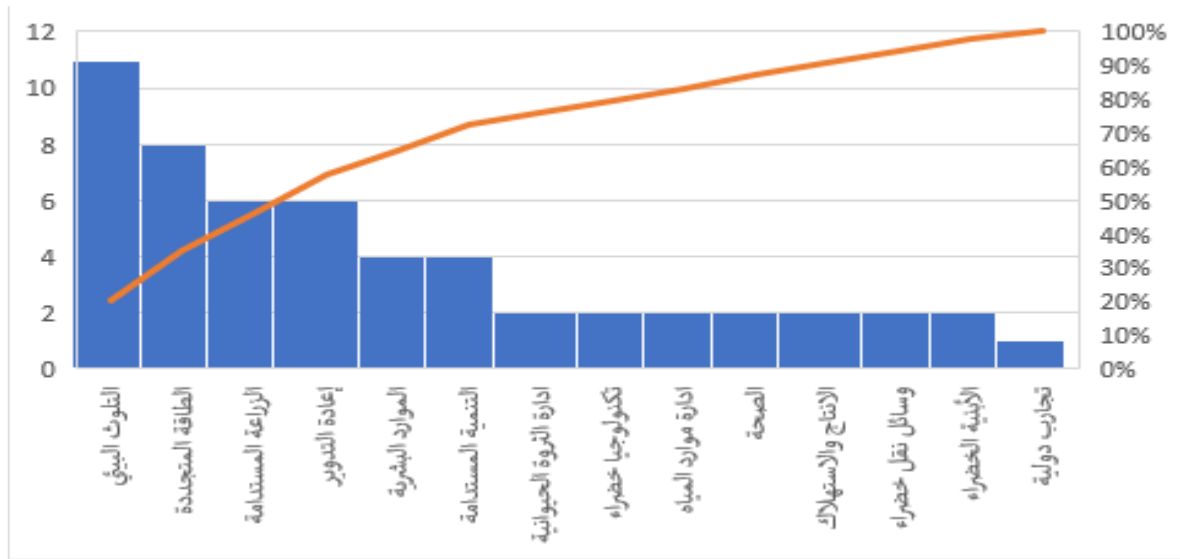
(الشكل 2) الموجهات التربوية المقترحة لتضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام السعودي
المحور الثاني: مجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

نقتبس بعضًا من الردود على المقابلة شبه المقننة الآتية:

"التلوث بأنواعه -الاقتصاد -الموارد البشرية" ورأي متخصص في الاقتصاد الصناعي، وعضو هيئة تدريس "هناك عدة مجالات من أهمها التلوث البيئي الكربوني، والنفايات، وتدويرها، والطاقة النظيفة، والمتجددة، والعديد من المنتجات الصديقة للبيئة"، وذكر آخر "المباني الخضراء، والطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة المياه، وإدارة الأراضي، وإدارة النفايات".

تتركز معظم استجابات المشاركين (نسبة تكرار كل مجال في استجابات المقابلة شبه المقننة) على مجال التلوث البيئي بنسبة (95%) تليها الطاقة المتجددة (70%)، ثم تفاوتت الاجابات حسب الشكل رقم (2)

تكشف الاستجابات السابقة عن وجود اتفاق لدى الخبراء الذين تم مقابلتهم بأن أهم مجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية هي التلوث البيئي ثم الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإعادة التدوير، الموارد البشرية، التنمية المستدامة، إدارة الثروة الحيوانية تكنولوجيا الخضراء، إدارة موارد المياه الصحية، الإنتاج والاستهلاك، وسائل النقل الخضراء، الأبنية الخضراء وأقل المجالات التجارب الدولية لتطبيق الاقتصاد الأخضر.



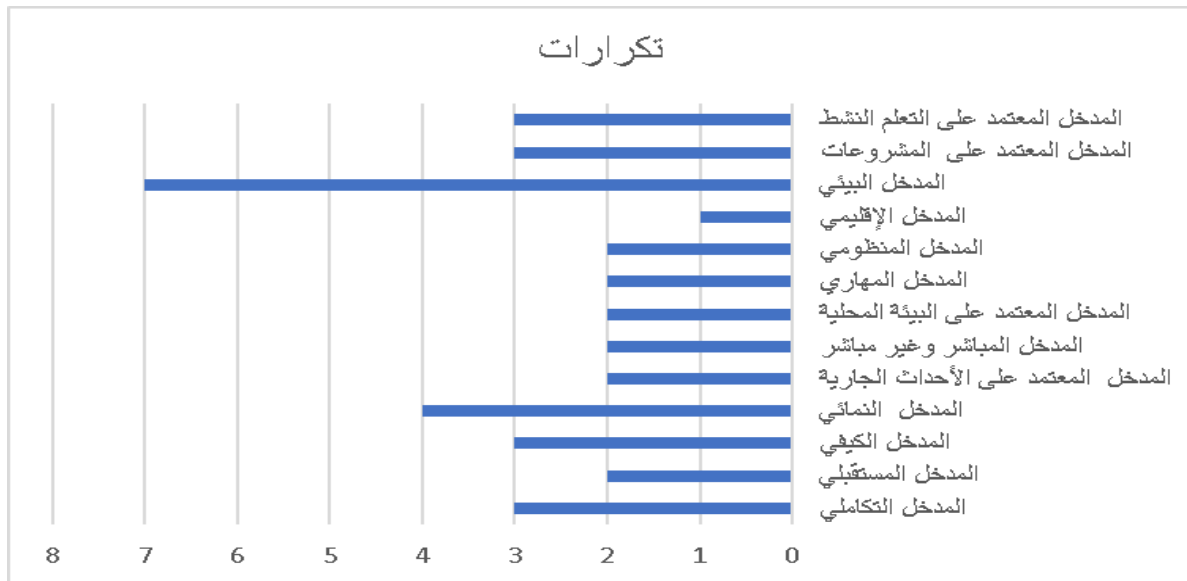
(الشكل 3) مجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام

المحور الثالث: مداخل التعلم الملائمة لتدريس الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

نورد بعض من ردود الخبراء في الاقتباسات الآتية:

"المدخل البيئي، والمدخل التكاملي، والمدخل الإقليمي والمدخل المنظومي، والمدخل المجالي النمائي" وذكر مستجيب آخر "المدخل البيئي مدخل العلم والتكنولوجيا والمجتمع" وذكر مستجيب آخر "مداخل تطوير المنهج: المدخل البيئي والمدخل التكاملي كأن يتم توضيح العلاقة الأفقية في الاقتصاد الأخضر في الاجتماعيات والعلوم والتعلم القائم على المشاريع " ورأي آخر " تكاملي - بيئي "

بينت استجابات العينة (نسبة تكرار كل مجال في استجابات المقابلة شبه المقننة) على أن المدخل البيئي (90%) ثم النمائي بنسبة (50%) أما كلا من المدخل التكاملي، والمدخل الكيفي، والمشاريع، والتعلم النشط؛ حيث كانت نسبة تكراراتها في المقابلة شبه المقننة متساوية بلغت (40%) ثم يليها المدخل المستقبلي، والأحداث الجارية والمدخل المباشر وغير المباشر، والبيئة المحلية والمدخل المهاري، والمدخل المنظومي بنسبة متساوية (20%) ثم أقل نسبة تكرار كانت للمدخل الإقليمي (10%) ويوضح تفاوت تكرارات استجابات أفراد العينة حسب الشكل رقم (4)



(الشكل 4) مداخل تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام

يتضح من الإجابة عن المحاور الثلاثة السابقة الإجابة على سؤال الدراسة الأول الآتي: ينص على "كيف يمكن تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟"

1- حيث أكدت نسبة تكرار إجابات الخبراء (90%) لصالح الأنشطة التعليمية كأفضل طريقة لتضمين الاقتصاد الأخضر، تليها (80%) للمحتوى المنهج مع التأكيد على المدى والتتابع لجميع مراحل التعليم العام ثم الوحدة التعليمية بنسبة تكرار (70%)، ثم تساوت نسبة تضمين الاقتصاد الأخضر من خلال الأهداف التعليمية ومقرر منفصل بنسبة تكرار (30%)، وتليه ثلاث طرق تضمين تساوت بنسبة تكرار (20%) وهي معايير تطوير المنهج والتطبيق العملي، مطوري المناهج.

- وتوصلت النتائج إلى تعدد الموجهات التربوية للاقتصاد الأخضر التي يمكن تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، وأن فلسفة المجتمع السعودي هي الموجه الأهم (21%) من وجهة نظر الخبراء يجب التركيز عليه عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام ثم الموجهات الاقتصادية تمثل بنسبة (18%)، الموجهات البيئية (16%) يليها (14%) التنمية المستدامة، ثم موجه الفلسفة الدينية (12%)، وحصل موجه الأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية على (9%) تساوى موجه التعلم الإلكتروني طرق التدريس الحديثة حيث حصل كلاهما على (5%).

- أهم مجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية هي: التلوث البيئي، ثم الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإعادة التدوير والموارد البشرية، التنمية المستدامة، إدارة الثروة الحيوانية، تكنولوجيا الخضراء، إدارة موارد المياه، الصحة، الإنتاج والاستهلاك، وسائل النقل الخضراء، الأبنية الخضراء وأقل المجالات التجارب الدولية لتطبيق الاقتصاد الأخضر.

- على أن المدخل البيئي (90%) ثم النمائي بنسبة (50%) أما كل من المدخل التكاملي، والمدخل الكيفي والمشروعات، والتعلم النشط حيث كانت نسبة تكراراتها في المقابلة شبه المقننة متساوية بلغت (40%)، ثم المدخل المستقبلي، والأحداث الجارية، المدخل المباشر وغير المباشر، والبيئة المحلية والمدخل المهاري، والمدخل المنظومي بنسبة متساوية (20%)، ثم أقل نسبة تكرار كانت للمدخل الاقليمي (10%) .

تكشف النتائج السابقة عن وجود اقتناع لدى الخبراء الذين تمت مقابلتهم، بفهمهم العميق لأهمية تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العمامرة، 2019) حيث حددت الدراسة أن مجال بناء القدرات وتنمية المهارات جاء بالمرتبة الأولى، ونجد أن دور الأنشطة التعليمية، والمحتوى المدرسي لهما دور كبير في بناء تلك المهارات لدى الطلاب، إضافة إلى دراسة (Alex، 2010) أن هناك ضعف كفاية معرفة الطلاب والمعلمين بقضايا البيئة، والتنمية المستدامة نتيجة عدم تضمينها في المناهج الدراسية، وأيضاً القصور يشمل مناهج الدراسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية كما أكدت ذلك نتائج دراسة (المطيري، 2019).

ويرى الباحثان أن تضمين الاقتصاد الأخضر مهم وأن المجالات والمداخل متعددة لتفعيل مفاهيم، وأبعاد الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

الاجابة عن السؤال الثاني

هل توجد صعوبات تواجه تضمين الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

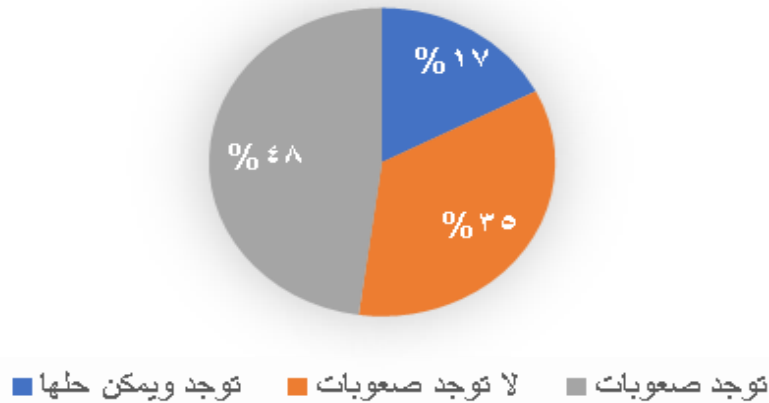
نضع بعض الاقتباس من استجاباتهم: "نعم قلة الوعي" وأجاب آخر "أكيد توجد تكمن في أسلوب وطريقة تدريس، قد يكون المنهج موجود ومتضمن، ولكن لا يوجد من هو مؤهل لتدريسه" وأيضاً ذكرت مستجيبة أخرى "نعم وجود المتخصصين وإعدادهم وتدريبهم أهم الاحتياجات وقد يكون انعدامها عوائق وصعوبات ومنها كثرة مفاهيم الاقتصاد الأخضر وميلها للتجريد الدقيق"

أظهرت نتائج تحليل المقابلة شبه المقننة أن هناك صعوبات وتحديات تواجه تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام في المملكة العربية السعودية (48%).

ونوضح بعضاً من استجاباتهم في الآتي:

متخصص في الاقتصاد ذكر: "لا أعتقد ذلك" وذكرت متخصصة في الدراسات الاجتماعية: "لا أعتقد أنه يصعب تضمينه"، وإجابة من تخصص مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية: "لا توجد صعوبات طالما كان هناك عزم وخبراء يستطيعون تطوير المادة العلمية لتناسب مراحل التعليم العام" واتضح من تحليل البيانات أن (35%) من أفراد العينة، كان رأيهم مخالفاً تماماً: إنه لا توجد صعوبات أبداً

من أمثله على الاستجابات نوضح الاقتباسات الآتية : "قد يواجه تدريسه صعوبات قابلة للمعالجة والحل: قلة المتخصصين في الاقتصاد الأخضر -بحودود معلوماتي -لا يوجد له دورات ولا برامج ولا مبادرات خاصة به قائمة على مستوى الدولة -المؤتمرات التي ناقشت الاقتصاد الأخضر تناولته من جانب الجغرافيا أو علوم البيئة البحتة، وليس من الجانب التربوي " بينت نتائج المقابلة شبة المقننة أن نسبة (17%) من العينة كان لهم إجابات متوسطة بحيث ذكروا أنه توجد صعوبات ولكن لها حلول بحيث يمكن تضمينه للمناهج بعد عمل حلول بسيطة يوضح الشكل التالي رقم (5) النسبة المئوية لنتائج تحليل السؤال الثاني



(الشكل 5) الصعوبات تواجه تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام

تتفق نتيجة السؤال الثاني للدراسة الحالية مع دراسة تيموثي (Timoothee , 2013,6) حيث أظهرت صعوبات في دمج الاقتصاد الأخضر في جامعة فرساي في فرنسا حيث ذكر أنها تمثلت في (التوظيف، والتقييم، والأداء) " وفسرها بالتعددية الثقافية والمعرفية ".

اختلفت نتيجة الدراسة الحالية في تحديد العينة لإمكانية التغلب على هذه الصعوبات وذلك ممكن بعد الرجوع إلى تحليل المراجع وأدبيات البحث يفسر الباحثان ذلك بأن أكثر الصعوبات يمكن أن تُحل بتجريب نماذج لبرامج تعليمية وإعداد المعلمين والمنظومة التعليمية، وجمع البيانات لنتائجها وتحليلها والاستفادة من خبرات كل من الاقتصاديين، والسياسيين، والجغرافيين؛ لتفعيل الأدوار بشكل ملموس على أرض الواقع، وأيضاً دور الإعلام مهم في نشر الوعي في المجتمع، وأخيراً نُفَعّل دور الأسرة في التوجيه وغرس مفاهيم الاقتصاد الأخضر والوعي البيئي وتفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

خلاصة الدراسة

بعد قراءة البيانات ومراجعة الدراسات السابقة وأدبيات المناهج التربوية موضوع الدراسة، أقرت الدول بأهمية الاقتصاد الأخضر أو إدماجها في خططها الاستراتيجية المستقبلية على المستويين المحلي والعالمي، وتزايد الوعي بأن المحافظة على البيئة جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال النمو الاقتصادي، وذلك يتم بوضع خطط وطنية، ودمجها في المناهج التعليمية؛ حيث أصبحت ضرورة

للوصول للأهداف، والسياسات العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، فيجب تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية بصورة أكثر مما يعكسه الواقع الحالي.

الاستنتاجات

- 1- لتضمين الاقتصاد الأخضر موجهات وهي فلسفة المجتمع السعودي والموجهات الاقتصادية والموجهات البيئية والتنمية المستدامة والفلسفة الدينية وموجه الأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية وموجه التعلم الإلكتروني وطرق التدريس الحديثة.
- 2- يوجد عدد من الصعوبات في تضمين الاقتصاد الأخضر ونذكر منها: صعوبات ترتبط بمناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام من أهداف، ومحتوى، وأنشطة، وصعوبات إعداد المعلمين وتمكينهم من طرق تدريس الاقتصاد الأخضر وصعوبات البيئة التعليمية وصعوبات متعلقة بمطوري المناهج والذي ينصب على عاتقهم تضمين الاقتصاد الأخضر في مقررات الدراسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

نستنتج من الدراسة الحالية أهمية تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية في التعليم العام رغم وجود صعوبات.

التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تشجيع الباحثين وطلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس على طرح نماذج لتضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم العام.
2. تقبل الصعوبات الحالية في الميدان التربوي والتي تعيق تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية، ووضع حلول لتجاوزها.
3. تطبيق استراتيجيات حكومية لتحويل المدارس والجامعات إلى التعليم الأخضر.
4. تحديد كفايات الاقتصاد الأخضر المستهدف تضمينها في برامج اعداد المعلم أو في مناهج التعليم العام.
5. تدريب الطلبة من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية على مبادئ الاقتصاد الأخضر لتوظيفها كممارسات حياتية.

المقترحات

1. إعداد برامج تدريب في الجامعات على اكتساب مهارات لسوق العمل؛ تساهم في تطبيق متطلبات تخضير الاقتصاد وإيجاد الوظائف الخضراء التي تطبق مبادئ الاقتصاد الأخضر.
2. تقديم برنامج مقترح في ضوء مبادئ الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية.
3. تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية وفق مبادئ وأبعاد الاقتصاد الأخضر.
4. تجريب برنامج مقترح لطلاب الدبلوم التربوي في الجامعات السعودية لطرق تفعيل دور الاقتصاد الأخضر في البيئة التعليمية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الإسكوا. (2018، 17 نوفمبر). توصيات المؤتمر الثامن للمنتدى العربي للبيئة والتنمية الاستثمار الأخضر ورفع الدعم تدريجياً مع حوافز وخدمات، المؤتمر الثامن للمنتدى العربي، تاريخ الاطلاع: م 17/11/2020: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/press_reviews/press_clippings_escwa_new_s_14_november_2018.pdf
- أمانة مجموعة العشرين. ((November 12. 2020)). الحفاظ على كوكب الأرض، تاريخ الاطلاع: م 25\11\2020 : <https://g20.org/ar/LeadersSummit/Pages/RiyadhSummit.aspx>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2019، 20 سبتمبر). تقرير سنوي من المدير التنفيذي، تاريخ الاطلاع: م 17/11/2020 : <https://www.unenvironment.org/annualreport/2019/index.php>
- بوروية، ليليا، وابن منصور، ليليا. (2018). دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر التجربة الهولندية : مجلة البشائر الاقتصادية -جامعة خنشلة، الجزائر، 4، 3، 657-644 .
- الجبري، عبد الرحمن. (2020، 27 يوليو). الاقتصاد الأخضر التحول مستمر، صحيفة مال الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: م 22\11\2020 : <https://www.maaal.com/archives/2020>
- جمال الدين، نجوى. (2017). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحول العالمية في الاقتصاد الأخضر : مجلة العلوم التربوية ، 4، 1، 44-1.
- الجبوسي، عودة . (2011، دت). السنة الدولية للغابات، نحو حراك عربي أخضر، تاريخ الاطلاع: م 19/11/2020 : http://www.iucn.org/sites/dev/files/import/downloads/__.pdf
- حده، فروحات. (2012). البطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر : مجلة الباحث، 11، 149 - جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- الحربي، منال. (2020). بناء برنامج تعليمي قائم على التربية الاستهلاكية وقياس فاعليته في تنمية مفاهيم وقيم الوعي الاستهلاكي ومهارات التفكير المنظومي في مادة الدراسات الاجتماعية والوطنية لدى طالبات الصف الثالث المتوسط في مدينة مكة المكرمة. كلية التربية - جامعة ام القرى، مكة المكرمة.
- الحوال، سعد فهد (2014). دور السلوك البيئي الواعي للطلبة الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر، مجلة فكر وإبداع، 8 (8)، 439-473.
- رولان دورون، فرانسواز بارو. (1997). موسوعة علم النفس: عوידات للنشر والطباعة، ط 1، بيروت.
- أبوالسعد، سائدي وعبدالمسيح، مارينا وحسين، منى و ناجي، نانسي محسن. (2017، 15 يونيو). الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، تاريخ الاطلاع: م 22\11\2020 : <https://democraticac.de/?p=47167>
- صالح. (2008). التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية لثروة البترول في الجزائر. بحوث وأدوات المتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية لموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - جامعة سطيف، الجزائر .
- صحيفة المدينة. (2020، 21 يناير). توصيات مؤتمر قمة الفكر لمجموعة ال 20، تاريخ الاطلاع: م 23/11/2020 : <https://www.al-madina.com/article/66748>
- الجاري

- IUG Journal of Educational and Psychology Sciences (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

هيئة الأمم المتحدة.(2009، 21 ديسمبر). الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: م20/11/2020:

<https://www.un.org/ar/ga/64/resolutions.shtml>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abu Alam, R. (2018,14 Nov). Quantitative, qualitative and mixed research methods(in Arabic), i 2: Dar Al-Masirah for publishing, distribution and printing.
- Abu Al-Saad, S. Abdul-Masih, M, Hussein, M. & Nagy, N. (2017,15june). The Green Economy and Its Impact on Sustainable Development in Light of Some Countries' Experiences(in Arabic): A Case Study of Egypt, Arab Democratic Center for Strategic and Political Economic Studies, Date of Entry, 11/22/2020 Available at: <https://democraticac.de/?p=47167>
- Abu Alyan, H. (2017). Green Economy and Sustainable Development in Palestine(in Arabic), Suggested Strategies, Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences - Al-Azhar University, Gaza.
- African Studies Thesaurus.(2020). social studies, Entry date 19/12/2020 Available at: <http://thesaurus.ascleiden.nl/thes.php?rid=294938095>
- Al Madina Newspaper. (2020,21 January). Recommendations of the G-20 Thought Summit(in Arabic), entry date 23/11/2020, available at the link: <https://www.al-madina.com/article/66748/Economics/Conference-Thought-Summit-Presents-Recommendations-for-the-G-20-19-current>
- Al-Abdul Karim, R. (2020). Qualitative Research in Education, 3rd Edition(in Arabic). Al-Rushd Library.
- Al-Alami, Fawaz. (2020,21 June). The Green Economy We Want(in Arabic), Al-Eqtisadiyah newspaper, retrieved on 5/10/2020, at the link: https://www.aleqt.com/2020/06/09/article_1846186.html
- Al-Ali, F. (2020,12nov). The green economy is the future we want(in Arabic). Al-Eqtisadiyah newspaper, entry date 19/11/2020, available at: https://www.aleqt.com/2020/06/09/article_.
- Al-Amiri, F. & Al-Talhi, M. (2020). Employing the applications of the Fourth Industrial Revolution in educational geography in general education stages in the Kingdom of Saudi Arabia: Journal of the University of Palestine(in Arabic), 10.2, 347-396.
- Al-Harbi, M. (2020). Building an educational program based on consumer education and measuring its effectiveness in developing concepts and values of consumer awareness and systemic thinking skills in the subject of social and national studies among female students of the third intermediate grade in the city of Makkah(in Arabic). College of Education - Umm Al-Qura University, Makkah.
- Al-Hawal, Suad Fahd (2014). The role of the conscious environmental behavior of Kuwaiti students in supporting development Sustainable Development and Revitalizing the Green Economy(in Arabic), Journal of Fikr and Ibda, 8 (8), 439-473.
- Al-Jayyousi, A. (2011). The International Year of Forests, Towards a Green Arab Mobility(in Arabic), Entry Date 19/11/2020 Available at: <https://cmsdata.ivcn.org/downloads/pdf>.
- Al-Jubairi, A. (2020,27 July).. Green Economy Transformation Continues(in Arabic), Maal Economic Newspaper, entry date AD 11/22/2020 available at: <https://www.maaal.com/archives/2020>
- Al-Mutairi, A. (2019). The reality of including green economy concepts in the intermediate level social and national studies courses(in Arabic): Journal of Scientific Research in Education, Egypt, 20, 1, 609 - 556.
- Al-Saeedi, A. (2010). Sustainable agriculture for dry and irrigated lands(in Arabic). University Publishing House, Cairo
- Amayreh, T. (2019). Degree of inclusion of green economy requirements in the curricula of the College of Engineering and its relationship to the degree of environmental awareness among its students(in Arabic), Master Thesis - Middle East University, College of Educational Sciences, Jordan.
- Arab Forum for Environment and Development. (2012,12-14 November). The Arab Environment The Green Economy in a Changing Arab World: North and North Press(in Arabic), Beirut.
- Arab Labor Organization. (2018,12 November). The final report of the seminar on the transition towards a green economy in the Arab countries(in Arabic), Port Sudan - Republic of Sudan, date of entry on 11/22/2020, available at the link: https://alolabor.org/wp-content/uploads/2018/09/Sudan_12-14-10-2018_FinalReport.pdf
- Baporikar, N.(2020). Circular Green Economy, Resources and Capabilities – Theory-Based Analysis-Namibia University of Science and Technology, Namibia & University of Pune, India

- Basso, B. & Antle, J. (2020) Digital agriculture to design sustainable agricultural systems .nature sustainability,p254 - 256
- Boehnert, J. (2016). The Green Economy Reconceptualizing the Natural Commons as Natural Capital.Environmental Communication, 10 , 23,4, 395-417.
- Bourouba, L. & Bin Mansour, L. (2018). The role of environmental innovation in the orientation towards a green economy(in Arabic), the Dutch experience: Al-Bashayer Economic Journal - University of Khenchela, Algeria, 4, 3, 644-657.
- Brown, S. & Leigh, T. (1996) A new look at psychological climate and its relationship to job involvement, effort, and performance. Journal of Applied Psychology, 81, 358--68.
- Burton, D. (2000). Research training for social scientists. a handbook for postgraduate researchers, London.
- Cato, M. (2010) Green Economy An Introduction to Theory(in Arabic), Policy and Practice, Translated, Salah, Ola: The Arab Nile Group.
- Chapple, K. (2008). Defining the green economy, a primer on green COP22.Conference of the Parties. (2016). Transport , Cop22 Marrakech After Cop Of Action , Transport Prepared To Act, (December), 1–29.
- Creswell, J. & Booth, S. (2019) Qualitative Research Design An in(in Arabic)-depth study of five methods, translated by: Prof. Ahmed Al-Thawabatah, Oman: Dar Al-Fikr, publishers and distributors.
- Creswell, J. (2012). Qualitative inquiry and research design . choosing among five traditions, London: SAGE Publications. Dafoulas, Loveday,
- Croston, G. (2009) .Starting Green , Entrepreneur Media inc
- Cummings, J. (2018). Thinking big data in geography economic development. Berkeley: The Center for Community Innovation (CCI) at UC-Berkeley, New regimes, research Choice, 56(3), 365.
- Emas, R. (2015,15 September). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University, Retrieved ,23\11\2020, https://sustainabledevelopment.un.org/content/do_on_rev.pdf
- ESCWA. (2018,17 November). Recommendations of the Eighth Conference of the Arab Forum for Environment and Development(in Arabic), Green Investment and Gradually Lifting Support with Incentives and Services, The Eighth Conference of the Arab Forum, Entry Date 17/11/2020 is available at the link: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/press_reviews/press_clippings_escwa_news_14_november_2018.pdf
- Fakhry, M. (2017). A proposed conception of the role of Egyptian universities in achieving the concept of green economy, an educational vision(in Arabic): The Educational Journal - Helwan University, Faculty of Education, 49,26-85.
- Glaser, B. & Strauss, A. (2006). The discovery of grounded theory: strategies for qualitative research, 4th ed, Chicago, IL: Aldine Transaction
- Haddah, F. (2012). Renewable cards as an entry point to achieve sustainable development in Algeria, a study of the reality of the solar energy application project in the Great South in Algeria(in Arabic): Al-Baheth Magazine, 11, -149 University of Qasdi Merbah and Ouargla.
- Hajira, S. (2019). Sustainability and the City, Practices in Contemporary Urbanism, Case of Algeria, PhD thesis, University of Mohamed Khoudir Biskra, Faculty of Science and Technolog(in Arabic)y, Department of Architecture, date of entry AD 11/30/2020 available at the link: <http://thesis.univ-biskra.dz/4477/1/Thesis%20Saoudi.pdf>
- Igbatayo , A. & Oluwafemi, R. (2011) The Imperatives of Green Economy and The Transformation of Africa's Agricultural Sector. A paper presented at an International Conference on Sustainable Development of Natural Resources in Africa, 5-7 December-University of Ghana, Accra,1-12
- Jamal al-Din, N. (2017). Learning for a Green Economy and Global Transitions in the Green Economy(in Arabic): Journal of Educational Sciences, 4, 1.1-44.
- Kearns, P. (2012,2 July).Learning cities as healthy green cities , Building sustainable opportunity cities : Australian Journal of Adult Learning , Volume 52 , Number 2 , July , <http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1000175.pdf>
- Madrahimova, G .(2020,22 October). a Green economy: Essence, principles and prospects. Scientific Research Archive, 1(17). Retrieved from ,10\10\2020 <https://journal.tsue.uz/index.php/archive/article/view/2123>
- Majdalani, R. (2010) .Concepts and principles of the green economy(in Arabic): a conceptual framework - global efforts and success stories, United Nations, Economic Committee

- MAXQDA. (2020). The Best Choice for Your Qualitative & Mixed Methods Research , Retrieved 23\11\2020, <https://www.maxqda.com/>
- Musharrafieh, A. (2020). The green economy is the natural choice to recover from the repercussions of Corona (in Arabic):, Asharq Al-Awsat Newspaper, 15279, Sunday, September 27, 2020 AD.
- Noble, H. & Smith, J. (2014). Qualitative data analysis: practical example, Evid Based Nurs, 17(1), 2-3.
- Qablan. A. (2005) . Education for Sustainable Development At The University Level: Interactions of The Need For Community, Fear of Indoctrination, And The Demands of Work. A dissertation Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in Education- The Florida State University, USA.
- Roland, D, & Francoise B. (1997) Encyclopedia of Psychology Musharrafieh(in Arabic):: Aweidat for Publishing and Printing, 1st Edition, Beirut.
- Rong , W. (2020).The Influence of Environmental Regulation on the Efficiency of China's Regional Green Economy Based on the GMM Model : Polish Journal of Environmental Studies. 2020, 29, 3, 8, 2395-2402.
- Salehi, S. (2008). The comprehensive sustainable development and utilization efficiency of the petroleum wealth in Algeria(in Arabic):. Research and tools of the international recipient on sustainable development and utilization efficiency of available resources, Faculty of Economic Sciences and Facilitation Sciences - University of Setif, Algeria.
- Stegemann J. & Ekins, P. (2020,19 October). Limited climate benefits of global recycling of pulp and paper. Nat Sustain .(2020). <https://doi.org/10.1038/s41893-020-00624-z>
- The G20 Secretariat:. (2020 ,12 November) Planet Earth Preservation(in Arabic), Entry Date, 11/25/2020 Available at: <https://g20.org/ar/LeadersSummit/Pages/RiyadhSummit.aspx>
- Timothee, P. (2013). Economics Education for Sustainable Development : Institutional Barriers to Pluralism at the University of Canada.
- Tsoklinova, M. (2020). Impact Of the green economy on the level of health status of population in some eu membre states, Dialogue 1311-9206 \ 2, 16 ,41-56.
- UNFCCC .(2009,26 may). Recommendations on future financing options for enhancing the development, deployment, diffusion and transfer of technologies under the Convention, Report by The Chair of the Expert Group on Technology Transfer, Subsidiary Body for Scientific and Technological advice thirtieth session, Bonn, 1-10 June 2009, p:33. <http://unfccc.int/resource/docs/2009/sb/eng/02.pdf>
- United Nations Environment Program. (2019,20 September).Annual report from the Executive Director, entry date AD 17/11/2020, available at: <https://www.unenvironment.org/annualreport/2019/index.php>
- United Nations Organization. (2011). Benefits, Challenges, and Risks Associated with Transitioning to a Green Economy, Background Paper for Ministerial Consultations, Twenty-sixth Session of the Governing Council, Ministerial Environment Forum, Nairobi, 3-4.
- United Nations. (2009,21 September). United Nations General Assembly, entry date AD 11/2020, available at: <https://www.un.org/ar/ga/64/resolutions.shtml>
- Versailles, S. (2017,September). Quentin France Uppsala University , Department of Earth Sciences , Master Thesis in Sustainable Development, Uppsala -University Sweden . FULLTEXT02.pdf (diva-portal.org)
- Webster, M. (2020). Social studies. In Merriam-Webster.com dictionary. Retrieved February 2, 2021, from <https://www.merriam-webster.com/dictionary/social%20studies>

ملحق (1) - أسئلة المقابلة الشبه لمقننة

- 1- كيف يمكن تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- 2- مالموجهات التربوية التي ينبغي التركيز عليها عند تضمين الاقتصاد الأخضر في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- 3- مالمجالات الاقتصاد الأخضر المطلوب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- 4- ماهي مداخل التعلم الملائمة لتدريس الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- 5- هل توجد صعوبات تواجه الاقتصاد الأخضر في الدراسات الاجتماعية التربوية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟